



Arab Journal for Humanities and Social Sciences

المجلة العربية للعلوم الانسانية و الاجتماعية

اثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام في ترشيد القرارات المالية) دراسة حالة صناديق المعاشات والتأمينات الاجتماعية في السودان ودولة الامارات العربية المتحدة) .

حسين يوسف محمد

مدقق داخلي أول في مجال التأمينات الاجتماعية .

المخلص .

هدفت الدراسة إلى الدعوة إلى تطبيق معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام و التي أقرتها لجنة معايير القطاع العام التابعة للإتحاد الدولي للمحاسبين و التي تكونت في (2001) و لتسليط الضوء على أثر تطبيق تلك المعايير في ترشيد القرارات المالية ، و بما تحققه تلك القرارات من تحسين الأداء المالي و حوكمته ، بدراسة حالة قطاع حيوي يتمثل في صناديق المعاشات و التأمينات الاجتماعية لما يقوم به من حماية الضعفاء اقتصادياً ، وتأمينهم ضد الفقر و المرض و الشيخوخة و الوفاة ، و تخليصهم من الخوف و تهديد البطالة ، و بما يسعى إليه من مستويات أعلى من العدالة و على زيادة التغطية التأمينية لشرائح واسعة من المجتمع .
الكلمات المفتاحية : معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام ، ترشيد القرارات ، التأمينات الاجتماعية .

Abstract

The study aimed to call for the application of international accounting standards in the public sector, which were approved by the Public Sector Standards Committee of the International Federation of Accountants, which was formed in (2001), and to shed light on the impact of the application of those standards in rationalizing financial decisions, and the improvement that these decisions achieve. Financial performance and its governance, by studying the case of a vital sector represented by the pension funds and social insurance, because it protects the economically weak, and insures them against poverty, disease, old age and death, and frees them from fear



and the threat of unemployment, and what it seeks from higher levels of Justice and to increase insurance coverage for large segments of society.

Keywords: international accounting standards in the public sector, rationalization of decisions, social insurance.

المقدمة :

إنه و في ظل الحاجة الملحة لاتباع معايير محاسبية دولية عالية الجودة تمكن من التطوير المستمر و المسألة و النمو الاقتصادي ، في عالم مترابط و متصل في كل جوانبه برزت مؤخراً أهمية تطبيق معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام من قبل قادة القطاع العام و الحكومي و ما يرتبط به من تحسين الاداء المالي و حوكمته ، خاصة في القطاعات العامة الحيوية و الهامة و منها صناديق التأمينات الاجتماعية لارتبطها بشرائح واسعة من المجتمع و أثرها على الاقتصاد القومي بمعظم الدول .

مشكلة البحث :

تكمن مشكلة البحث في معرفة أثر تطبيق المعايير المحاسبية للقطاع العام في ترشيد القرارات المالية و بصناديق المعاشات و التأمينات الاجتماعية و التي سنحاول الإجابة عليها من خلال التساؤل الآتي:

ما هو أثر تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في القطاع العام في ترشيد القرارات المالية ؟

أهمية البحث :



Arab Journal for Humanities and Social Sciences

المجلة العربية للعلوم الانسانية و الاجتماعية

عنيت الدراسة بمعايير حديثة هي معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام والتي تتفاوت تواريخ نفاذها بين عام 2000 وعام 2008 على المستوى الدولي ، و هي الدراسة الأولى التي تم فيها اختيار (2) من تلك المعايير و تحليل أهدافها و استنتاجاتها لتحديد أثرها على ترشيد القرارات المالية .

كما تتبع أهمية البحث من أهمية و حيوية المجال الذي يتناوله و هو صناديق المعاشات و التأمينات الاجتماعية و دورها في الحياة الاقتصادية و الاجتماعية و أثرها المباشر على أفراد المجتمع و تأمين الحياة الكريمة لأسرهم ، و تقديم توصيات علمية مبنية على نتائج البحث و اقتراح ما يساعد في ترشيد القرارات المالية ، و إدخال الإصلاحات و التحسينات الضرورية في هذا المجال.

أهداف البحث :

يهدف البحث ومن خلال العلاقة الوثيقة بين المعايير المختارة و اتخاذ القرارات المالية التعرف على اثر تطبيق تلك المعايير في ترشيد القرارات المالية ، والمعايير هي معيار (18) "تقديم التقارير حول القطاعات" ، معيار (20) " الإفصاح عن الأطراف ذات العلاقة " .

فرضيات البحث :

يسعى هذا البحث إلى اختبار أثر تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في القطاع العام على صناديق المعاشات و التأمينات الاجتماعية في جمهورية السودان و دولة الإمارات العربية المتحدة وفق الفرضيات التالية:

(1) تطبيق معيار (18) " تقديم تقرير حول القطاعات " يؤثر إيجاباً في ترشيد القرارات المالية

.



(2) تطبيق معيار (20) " الإفصاح عن الأطراف ذات العلاقة " يؤثر إيجاباً في ترشيد القرارات المالية .

منهجية الدراسة: وقد أتبع

الباحث في هذه الدراسة المنهج الاستنباطي لتحديد محاور البحث ووضع الفروض والمنهج الاستقرائي لاختبار مدى صحة تلك الفروض، و أتبع المنهج التاريخي لعرض الدراسات السابقة.

أما المنهج الوصفي التحليلي فقد أستخدمه كأسلوب لدراسة الحالة لمعرفة أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام في ترشيد القرارات المالية بصناديق المعاشات والتأمينات الاجتماعية .

الدراسات السابقة :

(1) دراسة عبد الله أحمد طه (1998م)⁽¹⁾:

قامت هذه الدراسة على عدة فروض وهي:

1. توجد علاقة بين معيار العرض والإفصاح العام وقرار الاستثمار في الأوراق المالية.
 2. هناك علاقة بين التقارير المالية واتخاذ قرار الاستثمار في الأوراق المالية.
 3. توجد علاقة بين المعلومات المحاسبية الملائمة وأسعار الأوراق المالية.
- وللتأكد من هذه الفروض قامت الدراسة بتطبيقها على عينة ممثلة من ثلاثة شركات مسجلة في سوق الخرطوم للأوراق المالية، وكانت نتائج الدراسة أن تحققت صحة الفروض التي قامت عليها الدراسة.

⁽¹⁾ عبد الله أحمد طه، أثر الإفصاح المحاسبي في اتخاذ قرار الاستثمار في الأوراق المالية- دراسة تحليلية تطبيقية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أمدرمان الإسلامية، 1998م.



(2) دراسة فؤاد توفيق ياسين (2000م):⁽²⁾

تناولت الدراسة التعرف بالشركات المتعددة الجنسية والمشاكل المحاسبية التي تواجهها نتيجة الاختلاف والتباين في تطبيق معايير المحاسبة الدولية وتطرقت الدراسة إلى أسس توحيد القوائم المالية للشركات متعددة الجنسية ودور معايير المحاسبة الدولية في تحديد الربح المحاسبي لهذه الشركات.

تعرضت الدراسة إلى المشاكل التي تنتج من عدم تطبيق معايير المحاسبة الدولية للشركات متعددة الجنسية وأن الاختلاف والتباين في الممارسة المحاسبية ومستويات الإفصاح والقياس في البيانات المالية للشركات متعددة الجنسية يؤدي إلى تباين في نتائج المركز المالي والأداء لتلك الشركات.

(3) دراسة حسن عابدين محمد عابدين (2006م):⁽³⁾

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى تطبيق معايير المحاسبة الدولية لعقود المقاولات في شركات المقاولات بفلسطين، وأثر ذلك على نتائج الأعمال لخدمة الإدارة والأطراف المستفيدة، واكتسبت الدراسة أهميتها من أنها حاولت تقديم إطار مقترح لقياس أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية على نتائج أعمال شركات المقاولات، وفقاً للأسس العلمية لقياس التكاليف. وكانت نتائجها

وكانت أهم نتائجها: إن تطبيق معايير المحاسبة الدولية في شركات المقاولات يحقق القياس المحاسبي السليم لنتائج الأعمال ويظهر التمثيل الواقعي للوضع المالي للشركة، ويحقق وظيفة

⁽²⁾ فؤاد توفيق ياسين، (2000)، دور معايير المحاسبة والمرجعة الدولية في تحديد الوعاء الضريبي في الشركات المتعددة الجنسية في ظل قانون ضريبة الدخل الأردني رقم 14 لسنة 1985 م، رسالة دكتوراه غير منشورة جامعة أم درمان الإسلامية.

⁽³⁾ حسن عابدين محمد عابدين، إطار علمي لقياس أثر تطبيق المعايير المحاسبية الدولية لعقود المقاولات على نتائج أعمال شركات المقاولات بفلسطين، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النيلين، 2006م.



الرقابة على الأداء التشغيلي وتحمل الإدارة مسؤولياتها بدرجة اكبر ، ويؤدي إلى تقليل المخاطر المالية المحتملة.

(4) دراسة سعاد (2015م) (4)

هدفت الدراسة إلى معرفة العوامل التي تؤثر على بناء الاطار الفكري لنظرية المحاسبة في المنظمات غير الربحية ومحاولة بيان مدى اتساق تلك العوامل مع المعايير والأسس والمبادئ. توصلت الدراسة لعدد من النتائج أهمها أن هنالك التزام من قبل معدي القوائم المالية بتطبيق المعايير الدولية وأن تطوير المنظمات غير الربحية في السودان وتوسيع أنشطتها وتنوعها أدى إلى تطوير السياسات والنظم المحاسبية، الالتزام بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية يحقق الكثير من المزايا وعدم الالتزام بها يؤثر سلباً على مصداقية القوائم المالية.

(5) دراسة صلاح (2016م) (5):

هدفت الدراسة إلى التعرف على المفاهيم المختلفة لمعايير المحاسبة والتعرف على طبيعة الأداء المالي في المنظمات غير الربحية، وإمكانية الاستفادة من معايير المحاسبة الدولية في ترشيد وزيادة كفاءة الأداء المالي إضافة إلى التعرف على الأداء المالي. توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها الالتزام بالمعايير المحاسبية الدولية في المؤسسات غير الربحية يوفر الشفافية وحماية المال العام .

المبحث الأول : التأمين الاجتماعي ، إتخاذ القرارات ، معايير المحاسبة الدولية.

مفهوم التأمين الاجتماعي:

(4) سعاد الزين أحمد حبيب الله، التزام المنظمات غير الربحية بمعايير التقارير المالية الدولية، (الخرطوم: جامعة الزعيم الأزهرى، كلية الدراسات العليا، رسالة دكتوراه في المحاسبة غير منشورة، 2015م).

(5) صلاح شيخ إدريس إبراهيم محمد، تطبيق معايير المحاسبة الدولية وأثرها في تقويم الأداء المالي للمؤسسات غير الربحية- دراسة ميدانية جامعة السودان المفتوحة، (الخرطوم: جامعة شندي، كلية الدراسات العليا، رسالة دكتوراه الفلسفة في المحاسبة غير منشورة، 2016م) .



Arab Journal for Humanities and Social Sciences

المجلة العربية للعلوم الانسانية و الاجتماعية

تقوم فكرة التأمين الاجتماعي في أي نظام على أساس الادخار والاقتصاد في الدخل ، أي أن الفرد يدخر جزءاً من دخله ليستعين به ضد المخاطر الاجتماعية المستقبلية ، كما تنطلق فكرته الفنية من فكرة التأمين بوجه عام ، كما أن فلسفة التأمين الاجتماعي تقوم على فلسفة التكافل الاجتماعي .

وقد وردت تعاريف متعددة للتأمين الاجتماعي نورد منها هذه التعاريف:
عرفه صادق مهدي السعيد بأنه: (نظام تقوم به الدولة لتأمين حد معين من العيش لبعض، أو لجميع الأفراد، مقابل الاشتراكات الفردية التي تدفع لحساب المستفيدين – من قبلهم ومن قبل أصحاب العمل والدولة أيضاً في بعض الأحيان – وذلك في حالات العوز والحاجة كالمرض، والعجز والشيخوخة، وإصابات العمل، والولادة والوفاة، وغيرها من الطوارئ التي تعرض الإنسان إلى الحاجة)⁽⁶⁾.

وعرفه القاموس السياسي بأنه: (نظام اجتماعي ذو طابع اقتصادي يعني قيام الدولة بتوفير حد أدنى لمعيشة طوائف من المواطنين تتعرض حاتهم للضياع ما لم تبادر الدولة إلى مساعدتهم على أساس تشريعات تكفل لهم هذه المساعدة باعتبار أنها حق لا منحة، وتشمل الحالات التي يطبق عادة فيها نظام التأمين الاجتماعي المرض والبطالة والإصابة والعجز والشيخوخة، فيمنح العامل العاجز عن الكسب معاشاً يتناسب مع الأجر الأصلي يصرف من صندوق التأمينات الاجتماعية الذي يشترك في تمويله العامل وصاحب العمل والحكومة بنسب مختلفة)⁽⁷⁾.

⁽⁶⁾ صادق مهدي السعيد، الضمان الاجتماعي وتطبيقاته في العراق، مرجع سابق، ص 49.

⁽⁷⁾ أحمد عطية الله، القاموس السياسي، ط. الثالثة، دار النهضة العربية، القاهرة، 1968 م، ص 257.



وعرف زهدي يكن الضمان الاجتماعي⁽⁸⁾ بما يلي: (الضمان الاجتماعي ويقصد به الضمان الذي يتناول العمال الذين يعتمدون على كسب عملهم من بعض الأخطار التي يتعرضون لها، فيضمنهم من إصابات العمل، ومن المرض والعجز والشيخوخة والبطالة، ويساهم فيه، إلى جانب العمال، أرباب العمل والدولة).

وعرفت الموسوعة السياسية التأمين الاجتماعي بأنه: (نظام من الضمانات الاجتماعية ترعاه الحكومة، ويرمي إلى حماية أصحاب الأجور وعائلاتهم من الضائقات الاقتصادية، في حالات المرض والبطالة والعجز والشيخوخة، أو التعرض للإصابة في أثناء مزاولة العمل، ويقوم على تشريعات تتبناها الدولة، ويعتمد في توفير المساعدات على صندوق يشارك في تمويله كل من الحكومة ورب العمل والعمال بنسب متفاوتة)⁽⁹⁾.

وعرفه غريب الجمال بأنه: (تأمين ينتظم الموظفين والعمال ويؤمنهم من إصابات العمل والمرض والبطالة، كما أنه في الوقت ذاته، تأمين على الأشخاص حال حياتهم وحال وفاتهم، ويمثل التأمين، في هاتين الحالتين الأخيرتين، في نظام للمكافآت أو المعاش بعد إنتهاء الخدمة، أوفي نظام للمكافآت أو المعاش للورثة القصر)⁽¹⁰⁾.

وعرفه سلامة عبد الله بأنه: (نظام يهدف إلى خلق الاطمئنان لدى أفراد المجتمع العامل عن طريق ضمان حد أدنى، لدخول قائمة لهم ولذويهم في حالات عجز العمال أو بطلانهم أو مرضهم أو وفاتهم)⁽¹¹⁾.

⁽⁸⁾ زهدي بن شريف يكن، شرح قانون الموجبات والعقود مع مقارنته بالشرائع الإسلامية والرومانية والقوانين الحديثة، دار الثقافة، بيروت، 1961- 1970 م، ص 15- 37.

⁽⁹⁾ عبد الوهاب الكيالي وكامل زهدي (إشراف) الموسوعة السياسية، ط. الأولى، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، مارس 1974 م، ص 143.

⁽¹⁰⁾ غريب الجمال، التأمين في الشريعة الإسلامية والقانون، دار الفكر العربي، القاهرة، 1975 م، ص 41.

⁽¹¹⁾ سلامة عبدالله، الخطر والتأمين: الأصول العلمية والعملية، ط. الخامسة، دار النهضة العربية، القاهرة، 1976 م، ص 500.



ويرى الباحث إنه ونسبة للخلط الشديد بين الكتاب العرب في تعريفات الضمان الاجتماعي والتأمين الاجتماعي حيث يعتمد كل كاتب على نظامه التشريعي في استخدام مصطلح ضمان أو تأمين، أن يعتمد على معنى الحماية الاجتماعية والتي تبين موقع الضمان الاجتماعي والتأمين الاجتماعي في تقسيمات الحماية الاجتماعية.

التعريف بمفهوم الحماية الاجتماعية:⁽¹²⁾

عند التعرض لنظم الحماية الاجتماعية التي تضعها الدول لحماية أفرادها من الأخطار اجتماعياً نجد أن هناك مصطلحات مختلفة ومتمايزة فيما بينها رغم توحيد معانيها وفي هذا الصدد حاولت بعض الدول العربية أن توحيد بين هذه المصطلحات إلا أن نتائج تلك الجهود لم تتبلور بعد في صورة مصطلحات متفق عليها في القوانين العربية.

وتتميز المصطلحات المتعلقة بنظم التقاعد بأنها متداخلة في معانيها ولكنها غير متطابقة إطلاقاً.

وتختلف الدول في اختيار مصطلحات الحماية الاجتماعية، حيث تستعمل بعض الدول مصطلح التقاعد والبعض الآخر يستعمل مصطلح التأمين الاجتماعي والبعض الثالث يستعمل الضمان الاجتماعي رغم وحدة المضمون، كل المصطلحات تشير إلى نظام الحماية الاجتماعية Social Protection من قبل خبراء منظمة العمل الدولية للدلالة على أي نظام يهتم بحماية أفراد المجتمع في دولة بعينها بغض النظر عن نوعه عند قيامهم بتقديم المساعدات الفنية لتلك الدولة.

⁽¹²⁾ أحمد الريح فضل، مراحل تطور نظم الحماية الاجتماعية، منظمة العمل العربية، المركز العربي للتأمينات الاجتماعية، الخرطوم، 2012،



ويستعمل لفظ التكافل ليشمل جميع أنواع الحماية الاجتماعية بمعناها السابق الإشارة إليه، ويعرف التكافل بأنه النظام الذي تكفل فيه الجماعة أحادها (الشيخ أبو زهرة، التكافل الاجتماعي) وهنا ينبغي أن نعلم بأن **التكافل ينقسم إلى فرعين أساسيين⁽¹³⁾**: هما 1. الأمن . 2. الرعاية الاجتماعية .

وينقسم **الأمن إلى عدة أقسام**: هي 1. الأمن من الغزو الخارجي. 2. الأمن من الغزو الداخلي . 3. الأمن السياسي ضد التجسس .

أما **الرعاية الاجتماعية فتقسم إلى قسمين** هما: 1. الضمان الاجتماعي. 2. الخدمات الاجتماعية.

والضمان الاجتماعي بدوره ينقسم إلى قسمين هما: 1. التأمين الاجتماعي. 2. المساعدات الاجتماعية.

ومن هذا يتبين أن مصطلح الحماية الاجتماعية يكمن أن يطلق على أي نمط من الأنماط المكونة لنظام التكافل الذي أشرنا إليه.

والسمة الرئيسية للتكافل تتمثل في صيقة القومية إذ إن قومية نظام التكافل أمر حتمي والرعاية الاجتماعية لابد وأن تكون قومية سعياً لوحدة المفاهيم ومستويات الرعاية، وجميع روافد التكافل الأخرى لابد أن تكون قومية. لا شك أن أساس الرعاية والحماية والضمان الاجتماعي تستمد عمقها من من دعم القيم الدينية والمبادئ الأخلاقية في كل مجتمع ، ولكن الإهتمام التشريعي والمؤسسي الحديث قاداته منظمة العمل الدولية ، وأثمرت هذه الجهود ما صاغته في الاتفاقية رقم (102) الصادرة عن المؤتمر العام لمنظمة العمل الدولية في العام 1952م ، والتي اقترحت نمطاً من الضمانات الاجتماعية التالية : (الرعاية الصحية ، تعويضات المرض،

⁽¹³⁾ أحمد الريح فضل، مرجع سابق، ص8.



Arab Journal for Humanities and Social Sciences

المجلة العربية للعلوم الانسانية و الاجتماعية

البطالة ، الشيخوخة ، طوارئ العمل ، التقديرات العائلية ، الأمومة ، العجز ، الوفاة) على أن تتعهد أي دولة عضو بتنفيذ ثلاثة فروع على الأقل من الفروع المذكورة .

وتبعتها في تغطية المخاطر تأمينياً الاتفاقية العربية رقم (3) لعام 1971م بشأن المستوى الأدنى للتأمينات الاجتماعية وبعد إنشاء منظمة العمل العربية 1973م تمت مراجعتها من قبل الأطراف الثلاثة (حكومات ، أصحاب عمل ، عمال) وصدرت في شكل اتفاقية جديدة أطلق عليها (اتفاقية مستويات العمل العربية) معدلة لسنة 1976م.

مفهوم إتخاذ القرار:

تعد عملية اتخاذ القرار من أهم الأمور التي تقوم بها إدارة أي منظمة ، حيث أن القرار يمثل مظهراً مباشراً للممارسة الإدارة لدورها المنوط القيام به ، و يتضمن القرار اختيار أفضل البدائل المتاحة بعد تقييم لتلك البدائل و دراسة النتائج المتوقعة من كل بديل و ارتباط ذلك بتحقيق الأهداف المطلوبة .

و لا يستطيع متخذ القرار القيام بعمله على الوجه الأكمل ما لم تتوفر له المعلومات الملائمة و الكافية ، تلك التي تمكنه من الوصول لاتخاذ القرار الصائب ، لذلك فإن عملية اتخاذ القرار تبني أساساً على المعلومات المتوفرة لمتخذ القرار ، حيث أنه كل كانت المعلومات ملائمة وكافية بقدر كبير كلما كانت عملية اتخاذ القرار المرتبطة بها و بنتائجها عملية سليمة وصحيحة .

لذلك تعتبر المعلومات هي الركيزة الأساسية في عملية اتخاذ قرارات المنظمة ، و يعتبر القرار جوهر قيام المنظمة بدورها في الحياة الاقتصادية و الاجتماعية .

ماهية اتخاذ القرارات .



تعتبر عملية اتخاذ القرار من أهم العمليات التنظيمية و التي تعكس بشكل مباشر طبيعة إدارة المؤسسة ، و تكشف عن عمليات البناء الداخلي الإداري الذي يوجد داخل الوحدات العامة من المؤسسة . وسوف نتناول ماهية اتخاذ القرارات في الآتي :

1. تعريف اتخاذ القرار .

إن القرار يصدر عادة من جهة معينة ، هذه الجهة يطلق عليها اسم " متخذ القرار " أي كان هذا الأخير مديراً أو مسؤولاً مخولاً أو مشرفاً أو أي مستوى في الهيكل التنظيمي ، وهناك عدة تعاريف لاتخاذ القرار نذكر منها :

- يعرف القرار على أنه : " البديل الأفضل المختار ضمن مجموعة من البدائل المتنافسة و القرار هو إجراء لإحداث التغيير لتحقيق قيمة مضافة سواء كانت مادية أم معنوية تعود على الشخص نفسه أو غيره "14.
- " القرار هو اختيار بديل من البدائل الكثيرة الممكنة لأجل الوصول إلى هدف ، حل مشكل ، انتهاز فرصة "15

ويرتبط القرار بمفهوم عملية اتخاذ القرارات ، حيث يعني لفظ عملية اتخاذ القرار أن هناك سلسلة أو خطوات متتابعة أو عناصر والتي يمكن أن تؤدي إلى نتيجة معينة أو تحقيق هدف معين .

تعتبر عملية اتخاذ القرارات بمثابة سلسلة من الخطوات التي يجب اتباعها بما يسهل اتخاذ قرار معين، وعلى الرغم من وجود مداخل مختلفة لاتخاذ القرارات فإن النمط العام يشمل على ثلاث خطوات رئيسية وهي 16:

¹⁴ سيد صابر تغلب ، نظم و دعم اتخاذ القرار ، دار الفكر للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن ، 2011 ، ص34.

¹⁵ Jean-Francois Dhenin et Brigitte Fournie , 50 the

¹⁶ اسماعيل ابراهيم جمعة ، زينات محمد محرم و آخرون ، الحاسة الإدارية و نماذج بحوث العمليات في اتخاذ القرارات ، الدار الجامعية للنشر والتوزيع ، الاسكندرية ، 2000 ، ص ص 38،39.



• التعرف على المشكلة .

• تحديد البدائل المتاحة لحل المشكلة .

• تقييم البدائل المتاحة لتحديد البديل الأفضل .

و يمكن أن تتسع هذه الخطوات بإضافة خطوات أخرى و أو أي تفريع للخطوات الرئيسية ، وذلك وفق طبيعة و أهمية القرار و وفق ما يرى متخذ القرار من خطوات تهتمه للوصول إلى قرار سليم من وجهة نظره ، ودائماً لا تكون العبرة بعدد الخطوات التي تتضمنها عملية إتخاذ القرارات و إنما بمدى فعالية هذه الخطوات في الوصول إلى قرار سليم .

2. أهمية إتخاذ القرارات .

إن اتخاذ القرارات هي أساس عمل المدير والتي يمكن من خلالها إنجاز كل أنشطة المؤسسة ، وتحديد مستقبلها ، و لا يمكن أداء أي وظيفة بالمؤسسة (كالإنتاج و التسويق ، والتمويل ، والموارد البشرية) أو أداء وظيفة إدارية (كالتخطيط و التنظيم والتوجيه ، والرقابة) مالم يصدر بصدها قرار يحدد ما تقوم به ، ومتى ، و أين ، و بأي تكلفة و غير ذلك وتكمن أهمية اتخاذ القرار فيما يلي¹⁷:

➤ اتخاذ القرارات عملية مستمرة : يمارس الإنسان اتخاذ القرارات طوال حياته اليومية ، فمنذ قيامه من نومه يقرر ماذا يأكل ؟ و ماذا يلبس ؟ و إلى أين يذهب ؟ إلخ ، كما يتعرض أيضاً إلى قرارات مصيرية و حاسمة عند بلوغه الرشد مثل أي جامعة يقرر الالتحاق بها ؟ و العمل الذي يرغب أن يمارسه ؟ .

إذا كان هذا موقف الإنسان العادي فإن مجال العمل في المؤسسات ما هو إلا مجموعة مستمرة و متنوعة من القرارات الإدارية في مختلف المجالات كالإنتاج و التسويق و التنظيم و الأفراد و نحوها .

¹⁷ أحمد ماهر ، "إتخاذ القرار"، (بين العلم و الابتكار) ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، 2008 ، ص 34.



- اتخاذ القرارات أداة المدير في عمله : إن اتخاذ القرارات هي أداة المدير في عمله اليومي فاتخاذ القرارات هي أداة المدير التي بواسطتها يمارس العمل الإداري حيث يقرر ما يجب عمله ؟ ومن يقوم به ؟ و متى يتم القيام به ؟ و أين يتم القيام به ؟ كلما ارتفعت قدرات المدير في اتخاذ القرارات كلما ارتفع أدائه الإداري .
- القرارات الاستراتيجية تحدد مستقبل المؤسسة : ترتبط القرارات بالمدى الطويل في المستقبل ، و مثل هذه القرارات يكون لها تأثير كبير على نجاح المؤسسة أو فشلها ، حيث تلعب القرارات الاستراتيجية دوراً هاماً في مصيرها و مكانتها .
- اتخاذ القرارات أساس لإدارة وظائف المؤسسة : إن الدور الإداري في وظائف المؤسسة يحتوي على مجموعة من القرارات الخاصة بإدارة الجوانب المختلفة لهذه الوظائف .
- اتخاذ القرارات جوهر العملية الإدارية : يرى البعض أن اتخاذ القرارات هو جوهر وظيفة التخطيط نظراً لأن العديد من نشاط وظيفة التخطيط ينطوي على سلسلة من القرارات و لكننا نرى أن اتخاذ القرارات ليس جوهر وظيفة التخطيط وحدها ، و لكنه أساس و جوهر كل الوظائف الإدارية الأخرى من تنظيم و توجيه و رقابة لأن كلاً من هذه الوظائف تنطوي على مجموعة من القرارات الحاسمة .
- أهداف و ظروف اتخاذ القرارات .

أولاً: أهداف اتخاذ القرارات :

يمكن تحقيق العديد من الأهداف من خلال عملية اتخاذ القرارات كمحور لنشاط المؤسسات و أهدافها كما يلي :¹⁸

✓ تحديد عملية القرارات مصادر السلطة داخل المؤسسة .

¹⁸ فيصل محمد يونس ، استراتيجيات اتخاذ القرارات ، مجلة البحوث التربوية والنفسية ، العدد السادس والثلاثون ، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة ، 2012، ص38.



Arab Journal for Humanities and Social Sciences

المجلة العربية للعلوم الانسانية و الاجتماعية

- ✓ تحديد المسؤوليات و الصلاحيات و الواجبات للأفراد في المؤسسة ككل .
- ✓ تحديد عملية اتخاذ القرارات الأهداف المرجوة منها ، وبيانها للجهة المعنية من تنفيذها ، و التزام هذه الجهة بالتنفيذ الفعلي لها كما هو مطلوب .
- ✓ تساعد عملية اتخاذ القرارات على تحديد الأساليب الإدارية و الفنية اللازمة لتنفيذ هذه القرارات و نقلها إلى حيز الوجود تماشياً مع الأهداف العامة و الخاصة للمؤسسة .
- ✓ تجنب عملية اتخاذ القرارات المؤسسة و أفرادها من الوقوع في الأخطاء و أبعادهم عن الانحرافات و الغموض من خلال المعلومات الدقيقة التي يتضمنها القرار .
- ✓ السرعة في انجاز الأعمال في ضوء الإمكانيات المتاحة للمؤسسة .

ثانياً : ظروف اتخاذ القرارات .

يمكن التمييز بين حالات ثلاث في ظل ظروف اتخاذ القرار و هي :¹⁹

- حالة التأكد التام : تكون لدى متخذ القرار في هذه الحالة معلومات كافية و أكيدة تسمح له بمعرفة نتائج قراره .
- حالة المخاطرة : تتميز هذه المرحلة بتوفر معلومات جزئية بالنسبة لما يمكن أن يحدث للقرار المتخذ ، أي إنها معلومات غير كافية لكنها تسمح لمتخذي القرار بمعرفة المستقبل على وجه الاحتمال ، وتلعب هنا قدرة متخذي القرار على تقدير الاحتمالات دوراً أساسياً في فعاليات القرارات المتخذة و يمكن الاستعانة بتقنية بسيطة وهي المعروفة ب شجرة القرار لاختيار أفضل البدائل .
- حالة عدم التأكد : إن عملية اتخاذ القرار مع عدم توفر أي معلومات أمر غير مقبول إدارياً و من الأفضل هنا اجتناب مثل هذه الحالات لأن القضية تصبح مقامرة غير مؤتمنة العواقب ، يمكن مع ذلك الاستعانة بتقنيات الإحصاء التحليلي و غيره لتحسين عملية

¹⁹ سليمان سفيان ، مجيد الشرع ، المحاسبة الإدارية (اتخاذ قرارات و رقابة) دار الشروق للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، 2002 ، ص44.



Arab Journal for Humanities and Social Sciences

المجلة العربية للعلوم الانسانية و الاجتماعية

اتخاذ القرارات في هذه الحالة ، وقد يفترض متخذ القرار أن المستقبل سيسير على نفس وتيرة الماضي و قد يتم رسم مشاهد مستقبلية في ظل افتراضات معينة أخرى ثم يتصرف متخذي القرار وكأنه في حالة المخاطرة فيقوم بتقدير احتمالات المقابلة لتحقيق كل مشهد من هذه المشاهد و من ثم يقوم بأخذ القرار وفقاً لذلك .

ولتوضيح عملية إتخاذ القرار بالتركيز على القرارات المالية من خلال الآتي:

أنواع القرارات المالية:

1. قرار الاستثمار يعني اختيار البديل الأمثل فيما يخص الاستثمارات في الأصول الثابتة والمتداولة لتقييم ثروة الأسهم.
2. قرار التمويل: يعني اختيار الهيكل المالي الأمثل ومصادر التمويل المناسبة لتعظيم القيمة السوقية للمؤسسة خلال فترة زمنية معينة.
3. قرار توزيع الارباح: يعني اختيار السياسة المثلى لتوزيع الأرباح بما يحقق تعظيم القيمة السوقية للمؤسسة.⁽²⁰⁾

مفهوم القرارات المالية:

أولاً: تعريف القرارات المالية:

1. تعرف القرارات المالية أنها هي البديل الأمثل من العديد من المواقف المالية والذي يترتب عليه زيادة القيمة السوقية للمؤسسة خلال فترة معينة حيث يقوم المحلل المالي (المدير المالي) بتحليل القوائم والتقارير المالية والبحث عن المعلومات المحاسبية والمالية وتحليلها وتعديلها لتساعده في اتخاذ القرارات المالية.⁽²¹⁾

⁽²⁰⁾ رشيدة جليلي، دور الأداء المالي في إتخاذ القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماستر، جامعة قاصدي مرباح وورقلة، 2013م، ص 9.

⁽²¹⁾ عبد الغفار حنفي، أساسيات التمويل والإدارة المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2002م، ص 207.



2. القرار المالي هو كل قرار يوازن بين الحصول على الأموال وامتلاك أصول (طبيعية، مالية).⁽²²⁾

3. القرارات المالية هي ما تهدف الى تمويل الاستثمارات مع تحقيق أعلى ربح وبالتالي تعظيم قيمة المؤسسة. بحيث تشمل هذه القرارات كل من قرار التمويل، قرار الاستثمار وقرار توزيع الارباح.⁽²³⁾

ويرى الباحث أنه يمكن أن يمتد تعريف القرار المالي في المؤسسات غير الربحية طالما كانت هناك بدائل مالية يستطيع المدير المالي إختيار أفضلها وذلك بما يحقق أهداف المؤسسة. أما فيما يتعلق بالقرار المالي الاستثماري بصناديق المعاشات والتأمينات الاجتماعية ذات الأموال الضخمة فيتطلب عنصر الأمان في إختيار البديل الاستثماري الأمثل بحث يكون مضمون العائد حفاظاً على إستدامة الصناديق وحفظ حقوق أجيال المشتركين الحاليين وفي المستقبل.

وتتمثل معظم استثمارات صناديق المعاشات والتأمينات الاجتماعية في توليفة تُقيم دورياً تتكون من (السندات، الودائع في البنوك الوطنية، المحافظ الاستثمارية الكبرى) مع البعد عن مخاطر الاستثمار في الأسهم.

ثانياً: خصائص القرارات المالية:

⁽²²⁾ Pierre Conso, Farouk Henici , Gestion Pinancie' re de l' enterprise 9ee'dition ,DUNOD,Paris ,1999 P.P 438-440

⁽²³⁾ ملكية زغيب والياس بوجعارة، الملتقى الدولي حول صنع القرار بالمؤسسة الاقتصادية، دراسة صنع القرار بالمؤسسة الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، أبريل 2009، ص 1.



1. أن بعض القرارات المالية مصيرية بالنسبة للمؤسسة إذ أن نجاح أو فشل المؤسسة متوقف على تلك القرارات.
2. أن نتائج القرارات المالية لاتتم بسرعة، بل تستغرق وقتاً طويلاً مما يؤدي إلى صعوبة إصلاح الخطأ إذا كانت القرارات خاطئة.
3. القرارات المالية ملزمة للمؤسسة في اغلب الحالات ، لذا يجب الحذر الشديد عند إتخاذ هذه القرارات.(24)

مفهوم معايير المحاسبة الدولية :

المعيار في اللغة : هو نموذج يضع ويقاس على ضوءه وزن شيء أو طول أو درجة جودته . و بالانجليزية (Standard) و يعني القاعدة المحاسبية .²⁵ أما في المحاسبة فيقصد به المرشد الأساسي لقياس العمليات و الأحداث و الظروف التي تؤثر على المركز المالي للمنشأة و نتائج أعمالها و إيصال المعلومات إلى المستفيدين ، والمعيار بهذا المعنى يتعلق بعنصر محدد من أنواع العمليات أو الأحداث أو الظروف ، قد عرفت لجنة القواعد الدولية القاعدة المحاسبية بأنها عبارة عن قواعد إرشادية يرجع إليها المهنيون لدعم اجتهادهم و استلزام حكمتهم كما أنه وصف مهني رفيع في التعبير أو الممارسة في الظروف المشابهة و تعتمد كإطار لتقييم نوعية و كفاءة العمل الفني لتحديد طبيعة و عمق المسؤولية المهنية .

(24) زرافة إنتصار، أثر القرار المالي على أهداف المؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماستر تخصص مالية واقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2013م، ص 20.

²⁵ أحمد نور ، و شحاتة السيد شحاتة ، مبادئ المحاسبة و المفاهيم و الإجراءات المحاسبية طبقاً لمعايير المحاسبة الدولية و المصرية ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2008 ، ص 15.



تعريف المحاسبة الدولية :

تعد المحاسبة الدولية نظام عالمي يهدف إلى وضع مجموعة من المبادئ و المعايير المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً ، وتحديد الاساليب و الطرق المشتقة من تلك المبادئ و المعايير و تطبيقها في جميع الدول .²⁶

وفي هذا تعرف المحاسبة الدولية بأنها مجموعة قواعد ومفاهيم محاسبية متفق عليها و تتبعها اكثر من مؤسسة في اكثر من دولة لإعداد تقاريرها المالية و للقياس بغرض صنع القرار .²⁷ بمعنى انه يتم استخدام نفس القواعد المحاسبية لمعالجة نفس العمليات المالية للمؤسسة في اكثر من دولة لإعداد قوائم مالية ، ومن ثم يصبح أساس إعداد القوائم المالية واحد .

وفي تعريف اخر ، المحاسبة الدولية هي المحاسبة التي تهتم بوضع إطار نظري و عملي على مستوى دولي يستخدم كأساس مرجعي في الممارسات و المقارنات المحاسبية المختلفة ، و الناتجة عن احداث أو عمليات اقتصادية أو مصالح تتخطى حدود اكثر من دولة .²⁸

ومن خلال ما سبق نقول أن المحاسبة التي تهتم بمعالجة العمليات و المشاكل المحاسبية المتعلقة بالمعاملات الدولية ، فهي تتضمن مجموعة قواعد ومبادئ متفق عليها دولياً تنظم مهنة المحاسبة ، تسعى الشركات الى تطبيق هذه المبادئ و القواعد بهدف تحقيق عدة مزايا منها الاندماج في البيئة المحاسبية الدولية ، و ذلك بالرغم من وجود اختلافات بيئية بين الدول .

²⁶ يوسف محمد الجربوع ، سالم عبد الله حلس ، المحاسبة الدولية ، مؤسسة الوراق ، الاردن ، الطبعة الاولى ، 2002 ، ص28 .

²⁷ صلاح الدين عبد الرحمن فهمي ، مقارنة معايير المحاسبة الدولية ، مكتبة الأنجلو المصرية ، الطبعة الاولى ، 2000 ، ص148 .

²⁸ محمد المبروك أبو زيد ، المحاسبة الدولية ، ايتراك للنشر و التوزيع ، القاهرة ، 2005 ، ص21 .



دور الاتحاد الدولي للمحاسبين.

يسعى الاتحاد الدولي للمحاسبين الى خدمة المصلحة العامة من خلال المساهمة في تطوير مؤسسات و أسواق و اقتصاديات قوية ومستدامة ، وهو يدعم كلا من شفافية ومساءلة ومقارنة التقارير المالية ، ويساعد على تطوير مهنة المحاسبة ، ويسهم في نشر أهمية وقيمة المحاسبين بالنسبة للبنية التحتية المالية في مختلف دول العالم . يضم الاتحاد الدولي للمحاسبين الذي تم تاسيسه في عام 1977م مجموعة 175 عضوا و زميلا في اكثر من 130 دولة ومنطقة ، حيث يمثل ما يقارب 2.8 مليون محاسب في القطاع العام و ميادين التعليم و الخدمة الحكومية و الصناعة والتجارة .

ويسهم الاتحاد الدولي للمحاسبين ، كجزء من تكليفه المتمثل في خدمة المصلحة العامة ، في صياغة وتبني وتطبيق معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام عالية الجودة ، من خلال دعمه بشكل رئيسي لمجلس معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام ، و يوفر الاتحاد الدولي للمحاسبين الموارد البشرية وادارة المرافق و دعم الاتصالات و التمويل لهذا المجلس المستقل المتخصص بوضع المعايير ، كما يسهل عملية ترشيح واختيار أعضاء هذا المجلس .

ويضع مجلس معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام جدول الأعمال الخاص به و يصادق على اصداراته وفقا لاسلوب عمله و دون مشاركة الاتحاد الدولي للمحاسبين . ولا يكون بإمكان الاتحاد الدولي للمحاسبين أن يؤثر على جدول الأعمال أو الاصدارات المشار اليها . وينشر الاتحاد الكتب والمعايير و الاصدارات الأخرى ويملك حق تأليفها .

وقد تم اعتماد هذا إطار فكري للتقارير المالية ذات الغرض العام التي تعدها منشآت القطاع العام من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام في 2014 ، ويهدف إلى وضع المفاهيم التي تشكل الأساس للتقارير المالية ذات الغرض العام التي تعدها منشآت



Arab Journal for Humanities and Social Sciences

المجلة العربية للعلوم الانسانية و الاجتماعية

القطاع التي تتبنى معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام على أساس الاستحقاق المحاسبي

معيار المحاسبة الدولي في القطاع العام (18): "تقديم التقارير حول القطاعات":⁽²⁹⁾

تاريخ النفاذ: الفترات السنوية التي تبدأ في 1 يوليو 2003م أو بعده.

الهدف:

أن الهدف من هذا المعيار هو وضع مبادئ لتقديم التقارير حول المعلومات المالية حسب القطاعات.

وسيؤدي الإفصاح عن هذه المعلومات إلى:

- (1) مساعدة مستخدمي البيانات المالية على فهم الأداء السابق للمنشأة بشكل أفضل، والتعرف على المصادر المخصصة لدعم الأنشطة الرئيسية للمنشأة.
 - (2) تعزيز شفافية التقارير المالية وتمكين المنشأة من الوفاء بالتزاماتها المسألة.
- النطاق

- (1) يجب على المشاة التي تعد بياناتها المالية وتعرضها بموجب أساس الاستحقاق المحاسبي أن تطبق هذا المعيار لدى تقديم معلومات القطاع.
 - (2) ينطبق هذا المعيار على كافة منشآت القطاع العام باستثناء مؤسسات الأعمال الحكومية.
- ينبغي أن يطبق هذا المعيار في المجموعات الكاملة للبيانات المالية المنشورة التي تمتثل لمعايير المحاسبة الدولية في القطاع العام.

⁽²⁹⁾ إصدارات معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام، المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين، عمان، الأردن، 2015م، ص 604.



Arab Journal for Humanities and Social Sciences

المجلة العربية للعلوم الانسانية و الاجتماعية

- في حال تقديم البيانات المالية الموحدة للحكومة أو غيرها من المنشآت الاقتصادية مع البيانات المالية المنفصلة للمنشأة الأم معاً، تقدم المعلومات حول القطاع على أساس البيانات المالية الموحدة فقط.

الملخص:

- أ. يجب على المنشأة التي تعد بياناتها المالية وتعرضها بموجب أساس الاستحقاق المحاسبي أن تطبق معيار المحاسبة الدولية في القطاع العام رقم 18 عند عرض معلومات القطاع.
- ب. في حال عرض البيانات المالية الموحدة للحكومة أو غيرها من المنشآت الاقتصادية مع البيانات المالية المنفصلة للمنشأة الأم معاً، يتم عرض المعلومات حول القطاع على أساس البيانات المالية الموحدة فقط.
- ج. يتطلب من المنشآت عرض تقرير عن القطاعات على أساس مناسب لأغراض تقييم الأداء السابق للمنشأة ومدى تحقيق أهدافها، ولاتخاذ القرارات حول توزيع الموارد المستقبلية.
- د. عادة ما تنتظر المنشأة لهيكلها التنظيمي ونظام التقرير الداخلي لغرض تحديد قطاعات الخدمات والقطاعات الجغرافية.
- هـ. يتم إدارة الدوائر والوكالات الحكومية وتقديم التقارير المالية عادة حسب خطوط الخدمات لأن هذا الأمر يعكس طريقة تحديد المخرجات الرئيسية، ومراقبة إنجازاتها وتحديد حاجاتها من الموارد والموازنات. في مثل هذه الحالات، يعكس النظام الداخلي لتقديم التقارير هيكل قطاع الخدمة.
- و. يمكن أن تنظم المنشأة وتقديم تقارير داخلياً إلى الهيئة الحاكمة والمدير الأعلى على أساس إقليمي - سواء ضمن أو عبر الحدود الوطنية أو المحلية أو ضمن أو عبر الدولة أو غيرها



Arab Journal for Humanities and Social Sciences

المجلة العربية للعلوم الانسانية و الاجتماعية

من حدود السلطة. في مثل هذه الحالات، يعكس النظام الداخلي لتقديم التقارير هيكل قطاع جغرافي.

ز. عادة ما تكون القطاعات على أساس السلع الرئيسية والخدمات التي تقدمها المنشأة، والبرامج التي تعمل فيها، أو الأنشطة التي تقوم بها.

ح. يتم إعطاء التوجيه بخصوص القطاعات التي تقدم عنها التقارير، ولا يحدد معيار المحاسبة الدولي في القطاع العام 18 الحدود الكمية التي يجب تطبيقها عند تحديد القطاعات التي تقدم عنها التقارير.

ط. يمكن تبني هيكل تقارير قطاعية أساسية وثانوية بحيث توفر إفصاحات محدودة عن القطاعات الثانوية.

ي. يجب إعداد معلومات القطاع بحيث تتفق مع السياسات المحاسبية المعتمدة لإعداد وعرض البيانات المالية الموحدة للمجموعة أو للمنشأة.

ك. يجب توزيع الأصول التي يشترك باستخدامها قطاعان أو أكثر للقطاعات إذا، فقط في حال توزيع إراداتها ومصرفاتها كذلك لهذه القطاعات.

ل. إذا تم تحديد قطاع ما كقطاع للمرة الأولى في الفترة الحالية، يجب إعادة عرض بيانات القطاع للفترة السابقة والتي تعرض لأغراض المقارنة لتعكس القطاع الحديث الذي أعدت تقارير حديثة عنه كقطاع منفصل.⁽³⁰⁾

معيار المحاسبة الدولي في القطاع العام (20): "الإفصاحات عن الأطراف ذات العلاقة":

تاريخ النفاذ: الفترات السنوية التي تبدأ في 1 يناير 2004م أو بعده.

الهدف:

⁽³⁰⁾ ديلويت، كتيب معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام، نحو إدارة مالية متطور، ص 27.



أن الهدف من هذا المعيار هو ضمان وجود الإفصاح عن العلاقات بين الأطراف ذات العلاقة حيثما تكون هناك سيطرة، والإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالعمليات التي تتم بين المنشأة وأطرافها ذات العلاقة في ظروف معينة. وتطلب مثل هذه المعلومات لأغراض المسألة لتسهيل فهم المركز المالي والأداء المالي للمنشأة مقدمة التقارير بشكل أفضل. أن القضايا الأساسية في الإفصاح عن المعلومات حول الأطراف ذات العلاقة هي (أ) تحديد الأطراف المسيطرة أو المؤثرة بشكل كبير على المنشأة مقدمة التقارير، (ب) وتحديد المعلومات التي يجب الإفصاح عنها حول العمليات مع هؤلاء الأطراف.

النطاق:

- يجب على المنشأة التي تعد وتعرض بياناتها المالية على أساس الاستحقاق المحاسبي أن تطبق هذا المعيار في الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالعلاقات مع الأطراف ذات الصلة والعمليات معينة تتم معهم.
- ينطبق هذا المعيار على كافة منشآت القطاع العام ما عدا مؤسسات الأعمال الحكومية.⁽³¹⁾

الملخص:

(أ) الأطراف ذات العلاقة هي الأطراف التي تسيطر أو التي تملك القدرة على السيطرة على الطرف الآخر أو كان لها تأثير مهم على المنشأة مقدمة التقرير (تتضمن المنشآت المسيطرة، المالكين وعائلاتهم، وكبار المستثمرين، وموظفي الإدارة الرئيسيين) والأطراف الخاضعة لسيطرة المنشأة أو التي تمارس المنشأة معدة التقرير عليها تأثيراً مهماً (تتضمن المنشآت الخاضعة لسيطرة مشتركة، المشاريع المشتركة والمنشآت الزميلة، وخطط منافع الموظفين ما بعد التوظيف).

⁽³¹⁾ إصدارات معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام، المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين، عمان، الأردن، 2015م، ص 682.



إذا كانت المنشأة مقدمة التقرير ومنشأة أخرى تخضع لسيطرة مشتركة، وتعتبر هذه المنشآت أيضا أطراف ذات علاقة.

ب) يتطلب الإفصاح عن:

- العلاقات عندما توجد سيطرة بصرف النظر عما إذا كانت هناك عمليات مع أطراف ذات علاقة أم لا.
- المعاملات مع أطراف ذات علاقة.
- تعويض الإدارة (متضمناً تحليلاً حسب نوع التعويض).
- ج) بالنسبة لمعاملات الأطراف ذات العلاقة، يتطلب الإفصاح عن طبيعة العلاقة أنواع العمليات التي حدثت، وعناصر العمليات اللازمة لتوضيح أهمية هذه المعاملات بالنسبة لعملياتها وكفايتها لتمكنها من تقديم بيانات مالية تحتوي على معلومات مناسبة وموثوقة لأغراض صنع القرار والمساءلة.
- د) فيما يلي أمثلة عن حالات قد تؤدي فيها المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة إلى إفصاحات من قبل المنشأة مقدمة التقرير:
 - شراء السلع والممتلكات وغيرها من الأصول أو تحويلها/ بيعها (السلع الجاهزة أو غير الجاهزة)
 - تقديم الخدمات أو الحصول عليها، ترتيبات الوكالة، التأجير.
 - تحويل البحث والتطوير.
 - تحويلات بموجب اتفاقيات الترخيص وتحويلات بموجب ترتيبات التمويل.
 - تقديم الضمانات أو التعهدات.⁽³²⁾

المبحث الثاني : الدراسة الميدانية

⁽³²⁾ ديلويت، مرجع سابق، ص 30.



نبذة عن المعاشات والتأمينات الاجتماعية في السودان ودولة الامارات

تعددت صور الرعاية الاجتماعية في السودان ويرجع التشريع في هذا المجال إلى بداية الحكم الثنائي في العام 1898م حيث بدأت بمعاشات العاملين بالحكومة 1904م وتوالى وانتهت بقانون معاشات الخدمة العامة 1975م . أما أول قانون للتأمين الاجتماعي صدر 1968م والغي قبل تاريخ سريانه في 1969م ثم صدر قانون التأمينات الاجتماعية لعام 1974م وتعديلاته (1978م - 1979م) ثم قانون التأمين الاجتماعي عام 1990م وتعديلاته ، ثم صدر أخيراً قانون المعاشات والتأمينات الاجتماعية عام 2016م والذي دمج المعاشات و التأمينات الاجتماعية في قانون واحد حيث غطى كل المؤمن عليهم المشمولين بقوانين المعاشات و قوانين التأمينات الاجتماعية .

أما في دولة الامارات فقد بدأت تغطية العاملين بالحكومة الاتحادية بشكل تدريجي بالقانون الاتحادي رقم (13) لسنة 1974م في شأن المعاشات و مكافآت التقاعد ثم قانون رقم (14) لسنة 1974م وقانون رقم (2) لسنة 1983م وقانون رقم (1) لسنة 1984م . وأول قانون للمعاشات و التأمينات الاجتماعية فهو القانون الاتحادي رقم (7) لسنة 1999م و تعديلاته بقانون رقم (7) لسنة 2007م وقد شمل بتغطيته كل العاملين بالقطاع الاتحادي ودوائر الحكومات المحلية بحسب رغبة الامارة إضافة للعاملين بالقطاع الخاص بالدولة.

وجدير بالذكر أن قوانين المعاشات والتأمينات السارية في السودان ودولة الامارات تشمل كل العاملين بالقطاعات النظامية الحكومية وشبه الحكومية والقطاع الخاص ، وتغطي مخاطر الشيخوخة والوفاة وعدم اللياقة الصحية و الإصابات ، وتعتمد على الاشتراكات بنسب معينة من المؤمن عليهم وأصحاب العمل ، وتصرف المنافع التأمينية حسب كل حالة بنسب أو معادلات معينة كما أنها تربط صرف المعاش المستحق بسن معينة ، وتشترك في معظم الإجراءات التأمينية .



إجراءات الدراسة الميدانية وتحليل النتائج :

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام في جودة المعلومات المحاسبية وترشيد القرارات المالية حيث اعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي لدراسة الظاهرة ، ووصفها وصفاً دقيقاً يعبر عنها كميّاً وكيفياً ، مع إجراءات الثبات والصدق ، إضافة إلى وصف لمجتمع الدراسة والذي يتكون من (130) من العاملين في مجال المعاشات والتأمينات الاجتماعية بالسودان ودولة الامارات بالإضافة إلى الخبراء والمختصين في المجال المالي وشملت الدراسة بشكلها العام 12 محور لعدد ستة من معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام ، اختار منها الباحث معيارين بشكل خاص لأغراض هذه الدراسة ، وذلك من خلال محورين لتعرف على فروض الدراسة وتشمل :

المحور الأول: يقيس الفرضية الأولى (تطبيق معيار (18) "تقديم التقارير حول القطاعات" يؤثر إيجاباً في ترشيد القرارات المالية بصناديق المعاشات والتأمينات الاجتماعية) ويشتمل على عدد (5) عبارات.

المحور الثاني: يقيس الفرضية الثانية (تطبيق معيار (20) "الإفصاح عن الأطراف ذات العلاقة" يؤثر إيجاباً في ترشيد القرارات المالية بصناديق المعاشات والتأمينات الاجتماعية) ويشتمل على عدد (5) عبارات.

التوزيع التكراري لعبارات محور الفرضية الأولى

فيما يلي التوزيع التكراري للعبارات التي تقيس أثر تطبيق معيار (18) "تقديم التقارير حول القطاعات" في ترشيد القرارات المالية بصناديق المعاشات والتأمينات الاجتماعية .



جدول (4/2/1) يوضح التوزيع التكراري لعبارات الفرضية الأولى

أوافق بشدة		لا أوافق		محايد		أوافق		أوافق بشدة		العبارة
نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	
0	0	0.8	1	4.6	6	40	52	54.6	71	1/تطبيق معيار "تقديم التقارير حول القطاعات " يساهم في وضع التصنيف السليم للقطاعات بالصندوق وبما يساعد في توزيع المهام و الاختصاصات.
0	0	1.5	2	4.6	6	44.6	58	49.2	64	2/يعزز معيار "تقديم التقارير حول القطاعات " من الشفافية داخل الصندوق وبما يمكن الادارة من القيام بالتزاماتها .
0	0	0	0	6.2	8	39.2	51	54.6	71	3/معيار " تقديم التقارير حول القطاعات " يعزز من فهم إدارة الصندوق للاداء السابق بشكل أفضل و تلافي أوجه القصور بالقطاعات المختلفة
0	0	0	0	6.9	9	39.2	51	53.8	70	4/يدعم معيار " تقديم التقارير حول القطاعات " الميزة التنافسية الداخلية بما يمكن من جودة الخدمة التأمينية .
0	0	0.8	1	4.6	6	39.2	51	55.4	72	5/معيار " تقديم التقارير حول القطاعات " يساهم في استفادة قطاعات الصندوق من بعضها في نقل خبراتها .
0	0	0.6	4	5.4	35	40.5	263	53.5	348	اجمالي العبارات

المصدر: إعداد الباحث من بيانات بيانات الدراسة الميدانية 2021

يلاحظ من الجدول (4/2/1) أن نسبة (94) % من أفراد عينة الدراسة يوافقون على اجمالي العبارات التي تقيس (أثر تطبيق معيار (18) "تقديم التقارير حول القطاعات" في ترشيد القرارات المالية بصناديق المعاشات والتأمينات الاجتماعية) بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (0.6) %، أما أفراد العينة الذين لم يبدو إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (5.4) %.

جدول(4/2/2) التحليل الاحصائي الوصفي لعبارات محور الفرضية الأولى.



Arab Journal for Humanities and Social Sciences

المجلة العربية للعلوم الانسانية و الاجتماعية

م	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الاستجابة	قيمة t	مستوى الدلالة	الترتيب
1	تطبيق معيار "تقديم التقارير حول القطاعات " يساهم في وضع التصنيف السليم للقطاعات بالصندوق وبما يساعد في توزيع المهام و الاختصاصات.	4.48	.63	مرتفعة جدا	27.06	0.000	3
2	يعزز معيار " تقديم التقارير حول القطاعات " من الشفافية داخل الصندوق وبما يمكن الادارة من القيام بالتزاماتها .	4.42	.66	مرتفعة جدا	24.59	0.000	5
3	معيار " تقديم التقارير حول القطاعات " يعزز من فهم إدارة الصندوق للاداء السابق بشكل أفضل و تلافي أوجه القصور بالقطاعات المختلفة .	4.49	.61	مرتفعة جدا	27.62	0.000	2
4	يدعم معيار " تقديم التقارير حول القطاعات " الميزة التنافسية الداخلية بما يمكن من جودة الخدمة التأمينية .	4.47	.62	مرتفعة جدا	26.81	0.000	4
5	معيار " تقديم التقارير حول القطاعات " يساهم في استفادة قطاعات الصندوق من بعضها في نقل خبراتها .	4.50	.63	مرتفعة جدا	27.20	0.000	1
	اجمالي العبارات	4.48	0.63	مرتفعة جدا	26.65	0.000	

المصدر: إعداد الباحث من نتائج بيانات الدراسة لميدانية 2021

يلاحظ من الجدول (4/2/2) أن المتوسط الحسابي لجميع العبارات اكبر من الوسط الفرضي للدراسة (3) وهذه النتيجة تدل على موافقة أفراد عينة الدراسة على اجمالي العبارات التي تقيس (أثر تطبيق معيار (18) "تقديم التقارير حول القطاعات" في ترشيد القرارات المالية بصناديق المعاشات والتأمينات الاجتماعية) بمستوى استجابة مرتفعة جدا حيث حققت جميع العبارات متوسطا" عام مقداره (4.48) وانحراف معياري (0.63).

التوزيع التكراري لعبارات محور الفرضية الثانية

فيما يلي التوزيع التكراري للعبارات التي تقيس أثر تطبيق معيار (20) "الإفصاح عن الأطراف ذات العلاقة " في ترشيد القرارات المالية بصناديق المعاشات والتأمينات الاجتماعية

جدول (4/2/3) يوضح التوزيع التكراري لعبارات الفرضية الثانية

أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
------------	-------	-------	----------	---------------



Arab Journal for Humanities and Social Sciences

المجلة العربية للعلوم الانسانية و الاجتماعية

العبارات	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة
1/تطبيق معيار "الإفصاح عن الأطراف ذات العلاقة " يسهم في كفاءة العمليات التشغيلية بالصندوق بما في ذلك التعيين و الترقى و النقل ، دون تأثير سالب من الأطراف ذات العلاقة .	70	53.8	52	40	7	5.4	1	0.8	0	0
2/معيار "الإفصاح عن الأطراف ذات العلاقة " يحفز إدارة الصندوق وضع هيكل واضح للمرتبات يشمل كل الدرجات بما في ذلك الموظفين الرئيسيين .	68	52.3	52	40	8	6.2	2	1.5	0	0
3/معيار "الإفصاح عن الأطراف ذات العلاقة " يحفز إدارة الصندوق في وضع الشروط والضوابط اللازمة للقروض والتعويضات و المكافآت الخاصة بالموظفين .	75	57.7	46	35.4	8	6.2	1	0.8	0	0
4/يدفع معيار "الإفصاح عن الأطراف ذات العلاقة " إدارة الصندوق في متابعة حجم و سداد القروض و أرصدها خاصة تلك التي تتعلق بالموظفين الرئيسيين.	65	50	53	40.8	10	7.7	2	1.5	0	0
5/تطبيق معيار "الإفصاح عن الأطراف ذات العلاقة " يسهم في تنفيذ إدارة الصندوق لمطلوبات الحوكمة وبما يساعد ضبط وجودة الاداء .	76	58.5	45	34.6	7	5.4	2	1.5	0	0
اجمالى العبارات	354	54.5	248	38.2	40	6.1	8	1.2	0	0

المصدر: إعداد الباحث من بيانات بيانات الدراسة الميدانية 2021

يلاحظ من الجدول (4/2/3) أن نسبة (93.7) % من أفراد عينة الدراسة يوافقون على اجمالي العبارات التي تقيس (أثر تطبيق معيار (20) "الإفصاح عن الأطراف ذات العلاقة " في ترشيد القرارات المالية بصناديق المعاشات والتأمينات الاجتماعية) بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (1.2) %، أما أفراد العينة الذين لم يبدو إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (6.1) %.

جدول(4/2/4) التحليل الاحصائي الوصفي لعبارات محور الفرضية الثانية .

م	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الاستجابة	قيمة t	مستوى الدلالة	الترتيب
1	تطبيق معيار "الإفصاح عن الأطراف ذات العلاقة " يسهم في كفاءة العمليات التشغيلية بالصندوق بما في ذلك التعيين و الترقى و النقل ، دون تأثير سالب من الأطراف ذات العلاقة .	4.47	.64	مرتفعة جدا	26.29	0.000	3
2	معيار "الإفصاح عن الأطراف ذات العلاقة " يحفز إدارة الصندوق وضع هيكل واضح للمرتبات يشمل كل الدرجات بما في ذلك الموظفين الرئيسيين .	4.43	.68	مرتفعة جدا	23.95	0.000	4



Arab Journal for Humanities and Social Sciences

المجلة العربية للعلوم الانسانية و الاجتماعية

م	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الاستجابة	قيمة t	مستوى الدلالة	الترتيب
3	معيار "الإفصاح عن الأطراف ذات العلاقة" يحفز إدارة الصندوق في وضع الشروط والضوابط اللازمة للقروض والتعويضات و المكافآت الخاصة بالموظفين .	4.51	.65	مرتفعة جدا	26.31	0.000	1
4	يدفع معيار "الإفصاح عن الأطراف ذات العلاقة" إدارة الصندوق في متابعة حجم و سداد القروض و أرصدها خاصة تلك التي تتعلق بالموظفين الرئيسيين.	4.39	.70	مرتفعة جدا	22.72	0.000	5
5	تطبيق معيار "الإفصاح عن الأطراف ذات العلاقة" يسهم في تنفيذ إدارة الصندوق لمطلوبات الحوكمة وبما يساعد ضبط جودة الاداء .	4.50	.67	مرتفعة جدا	25.40	0.000	2
	اجمالي العبارات	4.46	0.67	مرتفعة جدا	24.93	0.000	

المصدر: إعداد الباحث من نتائج بيانات الدراسة لميدانية 2021

يلاحظ من الجدول (4/2/4) أن المتوسط الحسابي لجميع العبارات اكبر من الوسط الفرضي للدراسة (3) وهذه النتيجة تدل على موافقة أفراد عينة الدراسة على اجمالي العبارات التي تقيس (أثر تطبيق معيار (20) "الإفصاح عن الأطراف ذات العلاقة" في ترشيد القرارات المالية بصناديق المعاشات والتأمينات الاجتماعية) بمستوى استجابة مرتفعة جدا حيث حققت جميع العبارات متوسطا" عام مقداره (4.46) وانحراف معياري (0.67).

الخاتمة وتشمل على الآتي :

أولاً : النتائج .

1. تطبيق معيار (18) "تقديم التقارير حول القطاعات" أثر إيجاباً في ترشيد القرارات المالية بصناديق المعاشات والتأمينات الاجتماعية .
2. تطبيق معيار (20) "الإفصاح عن الأطراف ذات العلاقة" أثر إيجاباً في ترشيد القرارات المالية بصناديق المعاشات والتأمينات الاجتماعية.
3. تطبيق معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام ساهمت إيجاباً في ترشيد القرارات المالية بصناديق المعاشات والتأمينات الاجتماعية .

ثانياً : التوصيات .



Arab Journal for Humanities and Social Sciences

المجلة العربية للعلوم الانسانية و الاجتماعية

1. أن تلتزم كل مؤسسات القطاع العام بتطبيق معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام وبما يحقق ترشيد القرارات وتحسين الأداء المالي بها .
2. ضرورة التدريب المستمر للمحاسبين و المراجعين بمؤسسات القطاع العام ورفع كفاءتهم المهنية والعملية لمواكبة التطورات الدولية الحديثة في مجال المحاسبة .
3. ضرورة إهتمام الاتحادات المهنية والأكاديميين في مجال المحاسبة والمراجعة بمتابعة الإصدارات الجديدة من مجالس المحاسبة الدولية و مناقشتها وعقد الملتقيات العلمية بالمعنيين وبما يسهم في نشرها بين المهتمين و تطبيقها بالصورة المثلى على المؤسسات المختلفة .
4. ضرورة إهتمام الدولة بصناديق المعاشات والتأمينات الاجتماعية ودعمها لوجستياً وتحمل زيادات الحد الأدنى للمعاشات في حالات التضخم وتحمل خسائرها الإكتوارية .